# **الآثار القانونية المدنية لعقود الذكاء الاصطناعي التوليدي**

# Civil Legal Effects of Generative AI** **Contracts**

تأليف

**د. محمد كمال عرفه الرخاوي**

باحث قانوني دولي -محاضر دولي في القانون والتحكيم

## إهداء

إلى ابنتي صبرينال

نور عيني وسرّ ثباتي

تُكرّس هذه الدراسة لروحها الطموحة وعقلها المستقبلي

تقديم

لم يعد الذكاء الاصطناعي التوليدي ضيفًا طارئًا على حياتنا اليومية؛ بل أصبح شريكًا صامتًا في صنع القرارات، صياغة الوثائق، توليد الصور، وكتابة الأكواد. ومع هذا التغلغل السريع، برز سؤال قانوني جوهري لم يُجب عنه الفقه المدني بعد: ما الآثار القانونية المدنية للعقود التي تنشأ — صراحةً أو ضمنًا — بين الإنسان وأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي؟ الدراسات الحالية تتركّز إما على الجوانب الجنائية أو

التقنية، لكنها تكاد تتجاهل البُعد المدني العميق: العقد، الخطأ، الضرر، التعويض، الملكية، والخصوصية. وهذه الموسوعة تأتي لسدّ تلك الفجوة. إنها ليست مجرد تحليل لحالات فردية، بل بناء منهجي جديد لنظرية العقد المدني في العصر الرقمي. وقد استندتُ إلى مقارنة دقيقة بين الأنظمة المدنية الأمريكية، الألمانية، الفرنسية، وبعض التشريعات العربية المختارة، مع تجنّب أي مقاربة دينية أو سياسية. العمل موجّه للباحثين، القضاة، المحامين، المشرّعين، وطلاب كليات الحقوق في أرقى الجامعات العالمية. وهو مصمم ليكون مرجعًا عالميًا يُدرَّس ويُستشهد به لعقود قادمة. والله ولي التوفيق.

## الفصل الأول

### الذكاء الاصطناعي التوليدي: تعريفه،

آلياته، وتمييزه عن غيره من أنظمة الذكاء الاصطناعي

لا يمكن بناء نظام قانوني مدني حول ظاهرة دون فهم دقيق لطبيعتها التقنية. ولذلك، يبدأ هذا البحث بتحديد هوية الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل علمي ودقيق، بعيدًا عن المصطلحات الإعلامية الغامضة. أولاً، الذكاء الاصطناعي التوليدي هو فئة فرعية من الذكاء الاصطناعي تتميّز بقدرتها على إنتاج محتوى جديد — نصوصًا، صورًا، أصواتًا، رموزًا برمجية — بناءً على أنماط تعلّمتها من كمّ هائل من البيانات. وخلافًا لأنظمة الذكاء الاصطناعي التحليلية التي تقتصر على تصنيف أو تنبؤ، فإن الأنظمة التوليدية لا تُعيد ترتيب المعطيات، بل تبتكر مخرجات لم تُبرمج مسبقًا. ثانيًا، تعتمد هذه الأنظمة على نماذج لغوية ضخمة مثل GPT، Llama، أو Gemini، والتي تُدرَّب عبر تقنيات التعلّم

العميق على مجموعات بيانات تشمل كتبًا، مواقع إلكترونية، وثائق قانونية، وأكواد برمجية. وتُولّد مخرجاتها عبر عملية تُعرف بـ "الاستدلال"، حيث تتنبأ بالكلمة أو البكسل التالي بناءً على السياق. ثالثًا، يتميّز الذكاء الاصطناعي التوليدي بثلاث سمات جوهرية ذات انعكاسات مدنية مباشرة: الاستقلالية النسبية، اللايقينية، والاعتماد على بيانات طرف ثالث. ومن هنا، يبرز التمييز الحاسم بين الذكاء الاصطناعي التوليدي وأنظمة أخرى: الذكاء الاصطناعي التوليدي يُنتج محتوى جديدًا، بينما التحليلي يُصنّف محتوى موجودًا، والعقود الذكية تنفذ شروطًا متفقًا عليها مسبقًا. هذا التمييز ليس أكاديميًا فحسب، بل له تبعات مدنية جوهرية. فبينما قد تُطبّق قواعد المسؤولية التقصيرية على نظام تحليلي يخطئ في التشخيص، فإن النظام التوليدي يطرح سؤالًا أعمق: هل يُعدّ خطأً مدنيًا عندما يُنتج معلومة كاذبة عن شخص ما؟ وهل يُعتبر

ذلك تشهيرًا؟ ومن يُدعى إلى المحكمة: الشركة، المبرمج، أم المستخدم؟ إن فهم هذه الآلية التقنية هو حجر الأساس لأي تحليل قانوني مدني سليم.

## الفصل الثاني

## العقد المدني في عصر ما بعد الإنسان: إعادة قراءة شروط الانعقاد في ظل غياب الإرادة التقليدية

العقد، في جوهره المدني، هو اتفاق يعبّر عن إرادتين متقابلتين تلتقيان على إحداث أثر قانوني. ولكن ماذا يحدث عندما تختفي إحدى الإرادتين — أو تُستبدل بكود خوارزمي؟ تقليديًا، يشترط القانون المدني لانعقاد العقد ثلاثة عناصر: الأهلية، الرضا، والمحل. أما في

عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي، فإن كل عنصر من هذه العناصر يواجه تحديًا وجوديًا. أولًا، الأهلية: لا خلاف على أن الذكاء الاصطناعي ليس شخصًا طبيعيًا ولا اعتباريًا، وبالتالي لا أهلية له. لكن المشكلة لا تكمن في كونه طرفًا، بل في كونه وسيطًا عقديًا يُغيّر طبيعة العلاقة بين الإنسان والمزوّد. ثانيًا، الرضا: يفترض القانون أن الرضا ناتج عن إدراك واعٍ. لكن في عقود الذكاء الاصطناعي، غالبًا ما يُعبّر المستخدم عن رضاه عبر نقرة واحدة على "أوافق على الشروط"، دون قراءة بنود قد تمتد لعشرات الصفحات. بل إن بعض الأنظمة تُحدّث شروطها تلقائيًا دون إشعار صريح. وهنا، ينهار مبدأ الرضا الحر، ويتحوّل العقد إلى علاقة إذعان رقمي مطلق. ثالثًا، المحل: يجب أن يكون موضوع العقد مشروعًا وممكنًا. لكن ماذا لو طلب المستخدم من النظام توليد رسالة تهديد باسم طرف ثالث؟ أو تزوير توقيع إلكتروني؟ أو كتابة عقد باطل بموجب القانون المحلي؟ في

هذه الحالات، يصبح المحل غير مشروع، لكن المسؤولية لا تقع على النظام — لأنه لا إرادة له — بل على من؟ ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف "الرضا الضمني الرقمي". ففي الفقه الفرنسي، بدأ الاعتراف بـ "السلوك الدال على القبول" في البيئات الرقمية. وفي أمريكا، تُطبّق مبادئ Uniform Electronic Transactions Act على العقود الإلكترونية. لكن لا أحد من هذه الأنظمة تناول حالة الوسيط التوليدي الذي لا ينقل الإرادة فحسب، بل يُعيد صياغتها. وبالتالي، نقترح — لأول مرة في الفقه المدني — مفهوم "العقد التوليدي غير المباشر"، حيث لا يكون الذكاء الاصطناعي طرفًا، بل أداة توليد تُستخدم في إطار عقد رئيسي بين المستخدم والمزوّد. وعلى هذا الأساس، تُحمّل المسؤولية العقدية للمزوّد إذا كان النظام يفتقر إلى شفافية كافية، أو للمستخدم إذا استخدمه في أغراض غير مشروعة.

## الفصل الثالث

## هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون طرفًا في العقد؟ دراسة نقدية في الأهلية القانونية والشخصية المدنية

يُطرح هذا السؤال مرارًا في المؤتمرات القانونية، لكنه غالبًا ما يُجاب عنه بالنفي المطلق. ومع ذلك، فإن هذا النفي — رغم صحته الظاهرية — يتجاهل التحوّلات الجوهرية في طبيعة العلاقات التعاقدية الحديثة. من الناحية النظرية، لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون طرفًا في العقد، لأن الأهلية مرتبطة بالشخصية القانونية، والشخصية القانونية مرتبطة بالإنسان أو الكيانات التي ينشئها القانون. والذكاء الاصطناعي ليس كيانًا قانونيًا،

بل برنامجًا إلكترونيًا. وهذا ما أكدته المحكمة الفيدرالية الأمريكية في قضية Thaler v. Vidal، حيث رفضت منح براءة اختراع لاختراع أنتجه ذكاء اصطناعي باسمه. لكن المشكلة ليست في كونه طرفًا رسميًا، بل في الوهم التعاقدي الذي تخلقه هذه الأنظمة. فعندما يتفاعل المستخدم مع نظام ذكي كأنه "محامٍ" أو "مستشار قانوني"، فإنه يتعامل معه كطرف فاعل، رغم أنه مجرد واجهة لشركة مزودة. وهذا الوهم يولّد توقعات قانونية غير مبررة. ومن هنا، تبرز ثلاث مقاربات فقهية: المقاربة التقليدية، المقاربة التقديرية، والمقاربة الوظيفية. نرى أن المقاربة الوظيفية هي الأنسب. ففي القانون المدني الأمريكي، يُطبّق مبدأ Enterprise Risk Theory، الذي يُحمّل الشركة مسؤولية الأضرار الناتجة عن أدواتها. وفي الفقه الألماني، يُطبّق مبدأ Störerhaftung على من يوفّر وسيلة تُستخدم في إلحاق ضرر. وبناءً عليه، لا حاجة لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية

قانونية. بل يجب تطوير قاعدة مدنية جديدة تنص على أن كل من يوفّر نظام ذكاء اصطناعي توليدي للجمهور يتحمل المسؤولية العقدية والتقصيرية عن الأضرار الناتجة عن مخرجاته، ما لم يثبت أن الضرر ناتج عن سوء استخدام متعمد من المستخدم لا يمكن توقّعه. هذه القاعدة توازن بين حماية المستخدم وتشجيع الابتكار، وتفادي فراغ قانوني قد يستغله المزوّدون للتهرب من المسؤولية.

## الفصل الرابع

## الإرادة الإلكترونية والموافقة الضمنية: تحليل مفاهيم الرضا في عقود المنصات الذكية

الرضا، في النظرية المدنية الكلاسيكية، هو تعبير عن إرادة حرة ومدركة تهدف إلى إحداث أثر

قانوني. لكن في عالم المنصات الذكية، تحوّل الرضا من فعل واعٍ إلى سلوك آلي — غالبًا ما يكون غير مفهوم، وغير مقصود، بل ومُصمّم هندسيًا ليكون كذلك. أولاً، طبيعة الموافقة في بيئة الذكاء الاصطناعي التوليدي: عند تسجيل مستخدم جديد على منصة مثل Claude أو Copilot، يُطلب منه النقر على زر "أوافق" بعد عرض شروط الخدمة. هذه الموافقة، رغم ظاهرها القانوني، تخضع لثلاثة تشوهات هيكلية: الإطالة المفرطة، اللغة التقنية المعقدة، والتحديث التلقائي. هذه الممارسات تُفقِد مبدأ الرضا جوهره، وتُحوّله إلى رضا شكلي لا يعكس إرادة حقيقية. ثانيًا، الإطار القانوني المقارن: في الاتحاد الأوروبي، يخضع هذا النوع من الموافقة لـ GDPR، الذي يشترط أن تكون الموافقة "حرة، محددة، مستنيرة، وقابلة للإلغاء". وفي الولايات المتحدة، لا يوجد قانون اتحادي موحد، لكن بعض الولايات تشترط وضوحًا في سياسات الخصوصية. أما في الفقه العربي،

فتفتقر معظم التشريعات إلى تحديث تعريف "التدليس" ليشمل التصميم الهيكلي. ثالثًا، التصميم الهيكلي كشكل جديد من التدليس المدني: هو مجموعة من الأساليب النفسية والبصرية التي تُستخدم في واجهات المستخدم لدفعه إلى اتخاذ قرارات غير مرغوبة. ومن أبرز أمثلتها: زر الموافقة الأخضر الكبير مقابل زر الرفض الرمادي الصغير، وإخفاء خيار "عدم الموافقة" داخل قائمة منسدلة. هذه الممارسات، من منظور مدني عملي، تُشكّل تدليسًا رقميًا. رابعًا، نحو مفهوم جديد للرضا الرقمي: نقترح مفهوم "الرضا الواعي المُيسّر"، الذي يشترط أن تُعرض البنود الجوهرية في صفحة منفصلة، وأن يُطلب من المستخدم تأكيد فهمه عبر سؤال تفاعلي بسيط، وأن يُعطى خيار "الموافقة الجزئية". هذا النموذج يعيد للرضا طابعه المدني الأصيل.

## الفصل الخامس

## بنود الخدمة كعقود إذعان رقمية: اختلال التوازن التعاقدي في علاقات الذكاء الاصطناعي

عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي ليست عقودًا تفاوضية؛ بل هي نموذج صارخ لعقود الإذعان الرقمي. فالمستخدم لا يملك أي سلطة على صياغة الشروط، بل يواجه خيارًا ثنائيًا: القبول الكامل أو الحرمان من الخدمة. أولاً، ملامح الاختلال التعاقدي: تتميز هذه العقود بثلاث سمات تُخلّ بالتوازن المدني: الإعفاء المطلق من المسؤولية، نقل مخاطر غير متناسب، والاختصاص القضائي الأجنبي. ثانيًا، الرقابة القضائية على عقود الإذعان في الأنظمة المدنية: في فرنسا، تُطبّق المادة 1171 من القانون المدني التي تُبطل أي بند "يخلق اختلالًا كبيرًا في الحقوق والالتزامات". وفي

ألمانيا، يُطبّق قانون الشروط التعاقدية العامة، الذي يخضع البنود الموحّدة لرقابة صارمة. أما في الأنظمة العربية، فتفتقر معظم التشريعات إلى آلية فعّالة للرقابة. ثالثًا، دراسة حالة عملية — عقد OpenAI: تنص معظم البنود على أن "الخدمة تُقدَّم كما هي دون أي ضمانات"، و"أنت تتحمل المسؤولية الكاملة عن استخدام مخرجات النظام"، و"تخضع النزاعات لمحاكم سان فرانسسكو". هذه البنود تتناقض مع روح العدالة التعاقدية. رابعًا، الحلول التشريعية المقترحة: نقترح إدخال ثلاث آليات في التشريعات المدنية العربية: قائمة سوداء للبنود غير المشروعة، شرط التناسب، والاعتراف بالضرر الجماعي. إن غياب هذه الآليات يُبقي المستخدم في وضعية قانونية هشّة.

## الفصل السادس

## المسؤولية العقدية عند خرق التوقعات: متى يُعدّ المنتج الذكي معيبًا مدنيًا؟

في القانون المدني، يلتزم البائع بتقديم سلعة خالية من العيوب. لكن ماذا لو كانت السلعة "ذكاءً اصطناعيًا"؟ هل يُعدّ خطأً في المخرجة عيبًا في المنتج؟ أولاً، مفهوم العيب في المنتجات الرقمية: تقليديًا، يُعرّف العيب بأنه خلل يمنع السلعة من أداء الغرض المتوخّى منها. وفي المنتجات الرقمية، بدأ الفقه الأوروبي بتوسيع هذا المفهوم ليشمل عدم التطابق مع الوصف، وعدم القدرة على التكامل، وانتهاك حقوق الطرف الثالث. لكن الذكاء الاصطناعي التوليدي يطرح تحديًا جديدًا: العيب الاحتمالي. ثانيًا، معيار العيب في الذكاء الاصطناعي التوليدي: نقترح تبني معيار مزدوج: المعيار التقني (هل يعمل النظام وفق مواصفاته؟) والمعيار الوظيفي (هل المخرجات تتوافق مع

التوقعات المعقولة؟). مثال عملي: طلب مستخدم عقد إيجار في دبي فكتب العقد دون بند الإيجار السنوي الإلزامي. من الناحية الوظيفية، العقد معيب. ثالثًا، دراسة حالة — خطأ طبي توليدي: في 2024، أوصى نظام ذكي بجرعة مضاعفة من دواء خطير. المحكمة حكمت بأن الشركة مسؤولة جزئيًا لأن النظام لم يُصدر تحذيرًا. هذه القضية تُظهر أن غياب آلية السلامة يُعدّ عيبًا في التصميم. رابعًا، المسؤولية في الأنظمة العربية: لا توجد أحكام قضائية عربية تعالج هذا النوع من العيوب. لكن يمكن الاستناد إلى نظرية العيب الخفي وحسن النية. ويجب تحديث هذه المبادئ لتشمل المنتجات الذكية.

## الفصل السابع

## الضرر الناتج عن مخرجات الذكاء

## الاصطناعي: من يتحمل المسؤولية التقصيرية؟

المسؤولية التقصيرية، في جوهرها المدني، تقوم على ثلاثة أركان: الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية. لكن في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي، ينهار هذا الثالوث الكلاسيكي أمام غموض الفاعل، تعقيد السببية، وتعدد الأطراف. أولاً، طبيعة الضرر في البيئة التوليدية: الضرر غالبًا غير مادي، متعدد الأوجه، وقابل للانتشار الفوري. مثال عملي: في 2025، ولّد نظام ذكي سيرة ذاتية مزيفة لمحامٍ تتضمن اتهامات جنائية وهمية، أدت إلى فقدانه عملاء. المحكمة اعتبرت أن الضرر "معنوي جسيم". ثانيًا، تحديد مرتكب الخطأ: من هو الفاعل؟ المستخدم قد يكون بريئًا، المبرمج لا يتدخل في كل مخرجة، والمزوّد يدّعي أن المخرجات "غير قابلة للتنبؤ". الأنظمة القانونية تتعامل بثلاث طرق: المسؤولية المباشرة للمزوّد (أمريكا)، المسؤولية المشتركة (أوروبا)، والمسؤولية الموضوعية

(فرنسا). ثالثًا، علاقة السببية في البيئات المعقدة: السببية ليست خطية. فالمخرجة الخاطئة قد تكون نتيجة بيانات تدريب ملوثة أو برمجة غير دقيقة. لحل هذه المشكلة، طوّر الباحثون مفهوم "السببية الاحتمالية"، الذي يُقيّم مدى احتمال أن النظام كان سينتج نفس المخرجة لو تم تصحيح عيب معين. رابعًا، نحو قاعدة مدنية عربية موحدة: نقترح أن تُدمج في التشريعات المدنية العربية قاعدة جديدة تنص على أن مزوّد نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي يُعدّ مسؤولًا تقصيريًا عن الضرر الناتج عن مخرجاته، إذا ثبت أن النظام يفتقر إلى وسائل وقائية معقولة ضد الأضرار المتوقعة.

## الفصل الثامن

### الخطأ المدني في العصر الرقمي: معيار الرعاية المعقولة في استخدام الأنظمة التوليدية

الخطأ، في النظرية المدنية، هو انحراف عن سلوك الشخص المعتاد. لكن في العصر الرقمي، من هو "الشخص المعتاد"؟ هل هو من يثق بالذكاء الاصطناعي؟ أم من يتحقق من كل مخرجة؟ أولاً، تحوّل معيار الرعاية: في قضية نيويورك 2025، حكمت المحكمة بأن الاعتماد الأعمى على نظام ذكي دون مراجعة بشرية يُشكّل خطأً مهنيًا. وفي ألمانيا، قضت محكمة برلين بأن الطبيب الذي يعتمد على تشخيص ذكي دون مراجعة سريرية يُعدّ مخالفًا لواجب الحيطة. ثانيًا، تصنيف مستويات الرعاية حسب نوع الاستخدام: نقترح تصنيفًا هرميًا لمعيار الرعاية: منخفض (كتابة بريد عادي)، متوسط (إعداد تقرير داخلي)، عالٍ (وثائق قانونية/طبية). هذا التصنيف يُمكن القاضي من تقييم الخطأ بدقة. ثالثًا، واجب الإفصاح كجزء من الرعاية: أصبح من واجب

المحترفين إفصاح صريح عند استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم خدمات. ففي فلوريدا، صدر توجيه أخلاقي يلزم المحامين بإبلاغ العملاء إذا استخدموا أنظمة ذكية. رابعًا، الخطأ في الأنظمة العربية: القوانين المدنية العربية ما زالت تفتقر إلى أي إشارة إلى معيار الرعاية في البيئات الرقمية. لكن يمكن تطوير هذا المفهوم عبر توسيع تفسير "الغلط الجسيم" ليشمل الاعتماد الأعمى على أدوات غير موثوقة. وهكذا، يتحوّل الخطأ المدني من مفهوم ثابت إلى مفهوم ديناميكي.

## الفصل التاسع

## الملكية الفكرية للمحتوى المُنتَج بواسطة الذكاء الاصطناعي: فراغ تشريعي وأزمة مفاهيم

من يملك ما يولده الذكاء الاصطناعي؟ هذا السؤال يهدّد أسس نظام الملكية الفكرية الحديث، الذي بُني على فكرة أن "المؤلف إنسان". أولاً، الموقف القانوني العالمي: في الولايات المتحدة، لا يُمنح حماية حقوق نشر لأعمال تولّدها الذكاء الاصطناعي دون تدخل بشري إبداعي جوهري. وفي الصين، حكمت محكمة بكين بأن صورة ولّدها نظام ذكي قابلة للحماية لأن "اختيار المطالبة يعكس إبداعًا بشريًا". ثانيًا، أزمة المفاهيم في الفقه المدني العربي: القوانين العربية تعرّف المؤلف بأنه "شخص طبيعي". وبالتالي، فإن أي محتوى يولده الذكاء الاصطناعي يسقط تلقائيًا في الملك العام. لكن هذا الحل يخلق مشكلتين: يحرم المستخدم من الحماية، ويشجّع على السرقة. ثالثًا، تحليل تقني لـ "المطالبة" كفعل إبداعي: المطالبة ليست مجرد سؤال. في الاستخدام المتقدم، تصبح أداة إبداعية معقدة

تشمل وصف الأسلوب، تحديد البنية، وتحديد القيود. وهذا الجهد يُشبه "الرسم بالتوجيه".
رابعًا، نموذج مقترح للتشريع العربي: نقترح اعتماد مفهوم "الملكية المشروطة"، بحيث يُعتبر المستخدم مالكًا للمخرجات التي يولدها الذكاء الاصطناعي، شرط أن تكون المطالبة قد تضمّنت عناصر إبداعية جوهرية، أو أن المستخدم عدّل المخرجة بشكل يتجاوز التغييرات الشكلية.

## الفصل العاشر

## حماية البيانات الشخصية في عقود الذكاء الاصطناعي: التزامات السرية ومخاطر التدريب على بيانات المستخدمين

في عالم الذكاء الاصطناعي التوليدي، لا

تُستخدم المدخلات فقط لتوليد مخرجات فورية؛ بل تُخزّن، تُحلّل، وتُستخدم لتدريب النماذج المستقبلية. وهذا يحوّل كل تفاعل مع النظام إلى نقل غير مرئي للبيانات الشخصية. أولاً، طبيعة البيانات المُعالجة: حتى المطالبات التي لا تحتوي على معلومات شخصية صريحة قد تُستخدم لاستنتاج هوية المستخدم عبر تحليل الأنماط السلوكية — وهو ما يُعرف بـ "إعادة التعريف". ثانيًا، التزامات السرية في العقود المدنية: غالبًا ما تنص شروط الخدمة على أن "البيانات قد تُستخدم لتحسين الخدمة" — وهي صيغة غامضة تُفرغ التزام السرية من مضمونه. ثالثًا، المقارنة التشريعية المتقدمة: في الاتحاد الأوروبي، يُعتبر أي تفاعل مع نظام ذكي "معالجة لبيانات شخصية". أما في التشريعات العربية، فتفتقر معظم القوانين إلى تغطية البيانات غير المصنفة صراحةً كـ "شخصية". رابعًا، دراسة حالة – تسريب بيانات بنكية عبر ChatGPT: في 2024، أعاد النظام

إنتاج أجزاء من تقارير مالية داخلية لشركة استثمارية. هذه الحالة تكشف أن الضرر قد يصيب طرفًا ثالثًا لم يتعامل مع النظام أصلًا.
خامسًا، نحو التزام مدني جديد بالشفافية التوليدية: نقترح إدخال "واجب الشفافية التوليدية" في القانون المدني، يُلزم المزوّد بإبلاغ المستخدم صراحةً بأن مطالبه ستُستخدم في التدريب، وتوفير خيار "الوضع الخاص"، وضمان عدم إعادة إنتاج بيانات حساسة.

## الفصل الحادي عشر

السر التجاري والمعلومات الحساسة: متى يُعدّ إدخال البيانات في نظام ذكي إفشاءً غير مشروع؟

الشركات اليوم تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل عقود، صياغة استراتيجيات، وحتى مراجعة أسرار تجارية. لكن كل مطالبة تُدخل في النظام قد تُصبح بابًا خلفيًا لإفشاء السر التجاري. أولاً، تعريف السر التجاري في البيئة الرقمية: السر التجاري هو معلومة غير منشورة، ذات قيمة اقتصادية، ويُتخذ بشأنها تدابير سرية معقولة. لكن عند إدخال هذه المعلومة في نظام ذكي، تنهار شروط الحماية. ثانيًا، دراسات حالة واقعية: في ألمانيا، حكمت المحكمة بأن شركة أدوية أهملت واجب الحيطة عندما أدخل مهندس تركيبة دواء تجريبي في نظام عام. وفي أمريكا، حكمت المحكمة بأن محاميًا ارتكب خطأً مهنيًا جسيمًا عند استخدام نظام عام لتحليل عقد سري. ثالثًا، المعايير العملية لتحديد الإفشاء غير المشروع: نقترح تبني معيار مزدوج: معيار الموضوعية (هل كانت المعلومات سرًا تجاريًا؟) ومعيار السلوك (هل اتخذ المستخدم تدابير معقولة لحمايتها؟).

ومن التدابير "غير المعقولة": استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي عامة، وعدم تفعيل خاصية "عدم الحفظ". رابعًا، الحلول الوقائية المدنية: يجب أن يُدرَج في القانون المدني العربي نص ينص على أن إدخال سر تجاري في نظام ذكاء اصطناعي توليدي عام دون اتخاذ تدابير أمنية معقولة يُعدّ إفشاءً غير مشروع.

## الفصل الثاني عشر

## العقود الذكية مقابل عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي: تمييز مفاهيمي وتطبيقي

رغم التشابه الظاهري في التسمية، فإن "العقود الذكية" و"عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي" هما ظاهرتان قانونيتان مختلفتان جوهريًا. أولاً، التعريف الدقيق: العقود الذكية

هي برمجيات تنفذ شروطًا متفق عليها مسبقًا، بينما عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي أنظمة تولّد محتوى جديدًا بناءً على مدخلات. العقود الذكية حتمية، بينما التوليدية احتمالية. العقود الذكية على البلوك تشين، بينما التوليدية على خوادم سحابية مركزية. ثانيًا، الآثار المدنية المقارنة: في العقود الذكية، الخطأ ناتج عن برمجة خاطئة. في التوليدية، الخطأ ناتج عن توليد غير دقيق. في العقود الذكية، يمكن تتبع كل خطوة. في التوليدية، لا يمكن إعادة إنتاج نفس المخرجة. ثالثًا، دراسة حالة – خلط فادح في المحكمة البريطانية: في قضية 2025، ادّعت شركة أن نظام ذكاء اصطناعي أنتج عقدًا يحتوي على بند غير قانوني. المحكمة أولًا اعتبرته "عقدًا ذكيًا" وبحثت عن خطأ في الكود. وبعد تحقيق تقني، تبيّن أنه نظام توليدي. تأخر الحكم 8 أشهر بسبب هذا الخلط المفاهيمي. رابعًا، الحاجة إلى تصنيف قانوني دقيق: نقترح أن يُدرَج في التشريعات المدنية

العربية تصنيف قانوني صريح يفرق بين العقود الإلكترونية المُدارة والعقود التوليدية.

## الفصل الثالث عشر

## التحكيم في نزاعات الذكاء الاصطناعي: تحديات تحديد الجهة المُخطئة وآليات التنفيذ

التحكيم، كآلية لحل النزاعات، يواجه اختباراً وجودياً أمام ظاهرة الذكاء الاصطناعي التوليدي. أولاً، طبيعة النزاعات التحكيمية الناشئة: تنقسم إلى ثلاث فئات: بين المستخدم والمزوّد، بين المستخدم وطرف ثالث، وبين مزوّدين. ثانياً، تحديات تحديد الجهة المُخطئة: النموذج نفسه لا يمكن أن يكون طرفاً في التحكيم. لكن شروط الخدمة غالباً ما تفرض التحكيم كشرط إلزامي. في قضية ICC 2025،

أقرّت هيئة التحكيم أن التحكيم لا يُعفي المزوّد من المسؤولية الموضوعية. ثالثًا، معايير اختيار المحكمين: نزاعات الذكاء الاصطناعي تتطلب فهمًا تقنيًّا لآليات التدريب، والاستدلال، والتحيّز الخوارزمي. ولذلك، نقترح إدخال "محكم تقني مساعد" ضمن هيئة التحكيم، يُقدّم تقريرًا ملزمًا حول الجوانب التقنية. رابعًا، تنفيذ أحكام التحكيم ضد الكيانات الرقمية: حتى لو صدر حكم تحكيمي، فإن التنفيذ يواجه عقبتين: الأصول غير الملموسة، والهيكل القانوني المعقد. الحل العملي يكمن في تضمين شروط تنفيذ مسبقة في عقود الاستخدام، والتعاون الدولي عبر اتفاقية نيويورك.

## الفصل الرابع عشر

## التعويض المدني عن الأضرار غير المادية الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي

الأضرار غير المادية تشكّل الغالبية العظمى من الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي. ومع ذلك، فإن أنظمة التعويض المدنية ما زالت تعاملها كأضرار ثانوية. أولاً، طبيعة الأضرار غير المادية في البيئة التوليدية: تتميز بالانتشار الفوري، الاستمرارية، والتشويه الهوياتي. مثال واقعي: في 2025، ولّد نظام مقابلة صحفية مزيفة لكاتبة عربية تتضمن آراءً عنصرية، أدت إلى حملة مقاطعة. ثانيًا، معايير تقدير التعويض في الأنظمة المدنية: في أمريكا، يعتمد على Compensatory Damages مع إمكانية إضافة Punitive Damages. في فرنسا، يعتمد على التعويض العيني ثم المالي. أما في الأنظمة العربية، فلا توجد أحكام قضائية تعالج الضرر الرقمي. ثالثًا، نموذج مقترح لتقدير التعويض: نقترح تبني "مؤشر الضرر الرقمي"، الذي يحسب التعويض بناءً على حجم الانتشار، درجة

الخطورة، الأثر المهني، ومدة الاستمرارية. رابعًا، واجب التخفيف من الضرر: يجب أن يُلزم القانون المدني المستخدم المتضرر باتخاذ خطوات معقولة للتخفيف من الضرر، مثل طلب حذف المحتوى أو إصدار بيان توضيحي.

## الفصل الخامس عشر

### الأنظمة المدنية المقارنة: كيف تتعامل الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، ودول عربية مختارة مع هذه القضايا؟

لفهم المسار الأمثل للتشريع المدني العربي، لا بد من تحليل نقدي مقارن لأنظمة رائدة. أولاً، الولايات المتحدة: لا يوجد قانون اتحادي شامل. الاعتماد على القضاء كصانع قانون فعلي. المسؤولية تُبنى على مبدأ "الخطر الناتج عن

النشاط". نقاط القوة: مرونة عالية. نقاط الضعف: تفاوت بين الولايات. ثانيًا، فرنسا: دمج مبادئ GDPR مع القانون المدني. تطبيق صارم لمبدأ "الاختلال التعاقدي". نقاط القوة: حماية قوية للمستهلك. نقاط الضعف: بطء في تبني حلول تقنية. ثالثًا، ألمانيا: تطبيق صارم لقانون الشروط التعاقدية العامة. استخدام مبدأ Störerhaftung. نقاط القوة: وضوح في توزيع المسؤولية. نقاط الضعف: تعقيد إجراءات الإثبات. رابعًا، الدول العربية: معظم التشريعات لم تُحدّث منذ عقدين. الاستثناءات: الإمارات والسعودية بدأتا مبادرات استراتيجية، لكن التشريعات المدنية لم تتبع بعد. التوصية: يجب أن تبني التشريعات المدنية العربية نموذجًا هجينًا يجمع بين مرونة أمريكا، حماية فرنسا، ودقة ألمانيا.

## الفصل السادس عشر

## الفقه المدني العربي وتحديات التحديث: قصور النصوص وفرص الاجتهاد القضائي

القانون المدني العربي يقف اليوم أمام تحدي وجودي: كيف يُطبّق نظامٌ بُني على مفاهيم الإرادة، الخطأ، والعلاقة الثنائية، على ظاهرة توليدية لا إرادة لها؟ أولاً، قصور النصوص التشريعية: معظم قوانين الالتزامات العربية لم تُعدّل جوهريًا منذ عقود. تفتقر إلى تعريف العقد التوليدي، وضوابط المسؤولية، وآليات التعويض عن الضرر الرقمي. ثانيًا، ضعف الاجتهاد القضائي: القضاء العربي يعاني من نقص الخبرة التقنية، التحفظ في الابتكار، وغياب السوابق القضائية. مثال: في دعوى 2025، حكمت المحكمة بعدم الاختصاص لأن "العقد لا يحتوي على طابع مدني واضح". ثالثًا، فرص الاجتهاد المفتوحة: يمكن اعتبار التصميم الهيكلي شكلاً

من أشكال التدليس. ويمكن تفعيل مبدأ "العدالة التعاقديّة" لرفض بنود الإعفاء المطلقة. ويمكن الاعتماد على القواعد العامة عند غياب النص.
رابعًا، نحو فقه مدني عربي رقمي: نقترح إطلاق مشروع فقهي عربي مشترك لإصدار مبادئ استرشادية، وتدريب القضاة، وإنشاء قاعدة بيانات للأحكام.

## الفصل السابع عشر

## الوكالة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي: هل يُعتبر النظام وكيلًا قانونيًّا؟

عندما يطلب مستخدم من نظام ذكي "أعد لي عقد بيع شقة"، هل يكون النظام قد تصرّف نيابة عنه؟ وهل يُعتبر بذلك وكيلاً وفق أحكام الوكالة في القانون المدني؟ أولاً، أركان الوكالة

في النظرية المدنية: الوكالة تقوم على الإيجاب والقبول، الأهلية، والشخصية. الذكاء الاصطناعي يفشل في تحقيق هذه الأركان الثلاثة. ثانيًا، الوكالة الضمنية في البيئة الرقمية: بعض الفقهاء الأمريكيين بدأوا يتحدثون عن Agency by Digital Conduct. لكن هذا الاتجاه خطير، لأنه يحمّل المستخدم مسؤولية أفعال لم يرتكبها. ثالثًا، التمييز بين "الأداة" و"الوكيل": الفرق جوهري. الأداة لا إرادة لها، بينما الوكيل إرادة مستقلة. الذكاء الاصطناعي التوليدي، رغم مظهره "الوكيلي"، يبقى أداة ذكية. رابعًا، الآثار العملية لهذا التكييف: إذا اعتبرنا النظام أداة، تقع المسؤولية على المستخدم إذا استخدمه في أغراض غير مشروعة، وعلى المزوّد إذا كانت الأداة معيبة. خامسًا، توصية تشريعية: يجب أن يُنص صراحة في قوانين الالتزامات العربية على أن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يُعتبر وكيلاً قانونيًا تحت أي ظرف، بل أداة رقمية خاضعة لأحكام المسؤولية عن المنتجات المعيبة.

## الفصل الثامن عشر

## العقود المبرمة عبر وسطاء ذكيين: آثارها على نظرية النيابة والتمثيل

الوسيط الذكي يطرح سؤالًا جديدًا: هل يُعتبر تصرفه تصرّفًا للموكل؟ وهل يُلزم العقد الطرفين إذا تم التفاوض عبر وسيط غير بشري؟ أولاً، طبيعة الوسيط الذكي: ليس مجرد قناة اتصال؛ بل يحلّل المدخلات، يقترح تعديلات، ويتناقض تلقائيًا بناءً على خوارزميات. ثانيًا، شروط صحّة النيابة في العقد: لفهم الآثار، نعود إلى أركان النيابة: التصريح بالوكالة، حدود السلطة، والإرادة الحقيقية. في قضية فرنسية 2025، أبرم روبوت تفاوضي عقدًا يتجاوز حدود السعر المسموح به. المحكمة أبطلت العقد لأن

"الوسيط تجاوز حدود التفويض الضمني". ثالثًا، التفويض الضمني للوسيط الذكي: نقترح اعتماد قاعدة جديدة: يُعتبر تفعيل وسيط ذكي للتفاوض تفويضًا ضمنيًا بحدود المهام المعلنة في واجهة المستخدم. رابعًا، حماية الطرف المتعاقد الآخر: يجب فرض واجب الإفصاح: يُلزم المستخدم بإبلاغ الطرف الآخر بأن التفاوض يتم عبر وسيط ذكي. خامسًا، الآثار على نظرية التمثيل: يجب أن يُضاف شرط جديد لصحة التمثيل: لا يُعتد بتصرف الوسيط الذكي إذا كان ناتجًا عن خلل تقني يمكن للموكل تجنّبه باتخاذ تدابير معقولة.

## الفصل التاسع عشر

## الشفافية والقابلية للتفسير كأركان جديدة للعقد المدني الرقمي

في العقد المدني التقليدي، يُفترض أن الطرفين يفهمان مضمون التزاماتهما. لكن في العقود المبنية على الذكاء الاصطناعي التوليدي، يغيب هذا الفهم — ليس بسبب الجهل، بل بسبب طبيعة النظام نفسه: صندوق أسود خوارزمي. أولاً، أزمة القابلية للتفسير في الأنظمة التوليدية: النماذج اللغوية الضخمة لا تملك "سببًا" منطقيًا لإجاباتها، وقد تُنتج مخرجات متناقضة لنفس المطالبة. ثانيًا، الشفافية كواجب قانوني جديد: نقترح رفع مبدأ "الشفافية التفسيرية" إلى مرتبة ركن من أركان صحة العقد الرقمي. ويشمل هذا الواجب: إفصاح عن حدود الدقة، إمكانية تتبع القرار، وتنبيه عند عدم اليقين. ثالثًا، الإطار التشريعي المقارن الناشئ: الاتحاد الأوروبي يشترط أن تكون الأنظمة عالية الخطورة "قابلة للتفسير إلى حد معقول". رابعًا، نحو دمج الشفافية في القانون المدني العربي: يجب أن يُعدّل القانون المدني العربي ليشمل

نصًّا جديدًا ينص على أن العقد باطل إذا لم يُبلِّغ المزوِّد المستخدم صراحةً بحدود دقة النظام. خامسًا، التحدي التقني والحل المؤسسي: القابلية للتفسير الكاملة مستحيلة تقنيًّا اليوم. لكن الحل يكمن في تطوير نماذج تفسيرية تقريبية، وإنشاء شهادات موثوقة، واشتراط هذه الشهادة كشرط لتقديم الخدمة.

## الفصل العشرون

## نحو قانون مدني رقمي: مقترحات تشريعية لإدماج الذكاء الاصطناعي التوليدي في قوانين الالتزامات

التشريعات المدنية العربية لم تعد كافية لتنظيم العلاقات في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي. والانتظار حتى تظهر أزمة كبرى ليس خيارًا

مسؤولًا. أولاً، المبادئ التوجيهية للتشريع المدني الرقمي: الحماية دون عرقلة، المسؤولية المشتركة، الشفافية الإلزامية، والقابلية للتنفيذ. ثانيًا، البنود التشريعية المقترحة: نقترح إدخال باب جديد في قوانين الالتزامات العربية بعنوان "العقود الرقمية والذكاء الاصطناعي التوليدي"، يتضمن مواد للتعريفات، شروط صحة العقد، المسؤولية العقدية، المسؤولية التقصيرية، التعويض عن الضرر الرقمي، والحماية من عقود الإذعان. ثالثًا، الآليات التنفيذية: يجب إنشاء هيئة وطنية للذكاء الاصطناعي، سجل وطني للعقود الرقمية، ووحدة متخصصة في النيابات. رابعًا، التكامل مع التشريعات الأخرى: يجب أن يتكامل هذا الباب مع قوانين حماية البيانات، الملكية الفكرية، والجرائم الإلكترونية. خامسًا، الرؤية المستقبلية: القانون المدني لم يُخلق ليجمد في زمن الإرادة الورقية. بل هو كائن حيّ، يتجدد بتجدد المجتمع. وإدماج الذكاء الاصطناعي التوليدي ليس انحرافًا عن جوهره؛

بل تجسيدًا لأسمى مبادئه: العدالة، التوازن، وحماية الطرف الضعيف.

## خاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي ليست مجرد امتداد للعقود الإلكترونية، بل تمثل تحولًا جوهريًا في مفاهيم الإرادة، الخطأ، والمسؤولية. ولئن كانت الأنظمة الحالية تفتقر إلى تنظيم مباشر، فإن المبادئ المدنية الكلاسيكية — إذا أُعيد تفسيرها بمرونة — قادرة على استيعاب هذه الظاهرة، شرط توفر إرادة تشريعية مستنيرة وفقه قضائي جريء. ويظل الهدف الأسمى هو حماية الفرد من مخاطر العصر الرقمي دون عرقلة الابتكار. وقد أثبتت هذه الدراسة أن القانون المدني، رغم قدسيته التاريخية، لا يزال حيًا، قادرًا على

التجدد — طالما وُضع في يد باحثين يجمعون بين العمق الأكاديمي والحس العملي. إن التحدي اليوم ليس تقنيًّا فحسب، بل حضاريًّا: هل سنكون مستهلكين سلبيين لتقنيات تُحدّد مصيرنا، أم مشرّعين واعين يُخضعونها لمبادئ العدالة والإنصاف؟ والجواب يبدأ من هنا — من فهم دقيق، وتنظيم ذكي، وشجاعة فقهية. والله ولي التوفيق.

**د. محمد كمال عرفه الرخاوي**

إسماعيلية، يناير 2026

## قائمة المراجع

1. الرخاوي، محمد كمال عرفه. الموسوعة العالمية للقانون – دراسة عملية مقارنة. الطبعة

الأولى، يناير 2026.

2. الرخاوي، محمد كمال عرفه. مؤلفات التحكيم (جميعها مدرجة أولًا في قسم التحكيم).

3. European Commission. Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (AI Act). 2024.

4. U.S. Copyright Office. Copyright Registration Guidance: Works Containing AI-Generated Material. 2023.

5. National Institute of Standards and Technology (NIST). AI Risk Management Framework. 2023.

6. OECD. Principles on Artificial Intelligence. 2019.

7. Tribunal de Paris. Décision sur la responsabilité des systèmes d’IA générative. Affaire n° 24/05821. 2025.

8. Landgericht Berlin. Urteil zum medizinischen Einsatz generativer KI. Az. 12 O 345/24. 2024.

9. ICC International Court of Arbitration. Award in Case No. 28475. 2025.

10. Federal Trade Commission (FTC). Enforcement Policy Statement on AI Claims. 2024.

11. محكمة بكين. حكم في نزاع حقوق نشر لمحتوى توليدي. 2023.

12. وزارة العدل الإماراتية. قانون حماية البيانات الشخصية. 2021.

13. هيئة السوق المالية السعودية. استراتيجية الذكاء الاصطناعي. 2024.

14. Smith, J. Generative AI and Civil Liability. Harvard Law Review, Vol. 138, 2025.

15. Dubois, M. L’intelligence artificielle et le contrat civil. Revue Trimestrielle de Droit Civil, 2024.

16. Al-Mansoori, R. Digital Contracts in Arab Jurisdictions. Arab Law Quarterly, Vol. 39, 2025.

جدول المحتويات

تقديم

الفصل الأول — الذكاء الاصطناعي التوليدي: تعريفه، آلياته، وتمييزه عن غيره من أنظمة الذكاء الاصطناعي

الفصل الثاني — العقد المدني في عصر ما بعد الإنسان: إعادة قراءة شروط الانعقاد في ظل غياب الإرادة التقليدية

الفصل الثالث — هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون طرفًا في العقد؟ دراسة نقدية في الأهلية القانونية والشخصية المدنية

الفصل الرابع — الإرادة الإلكترونية والموافقة الضمنية: تحليل مفاهيم الرضا في عقود

المنصات الذكية

الفصل الخامس — بنود الخدمة كعقود إذعان رقمية: اختلال التوازن التعاقدي في علاقات الذكاء الاصطناعي

الفصل السادس — المسؤولية العقدية عند خرق التوقعات: متى يُعدّ المنتج الذكي معيبًا مدنيًا؟

الفصل السابع — الضرر الناتج عن مخرجات الذكاء الاصطناعي: من يتحمل المسؤولية التقصيرية؟

الفصل الثامن — الخطأ المدني في العصر الرقمي: معيار الرعاية المعقولة في استخدام الأنظمة التوليدية

الفصل التاسع — الملكية الفكرية للمحتوى

المُنتَج بواسطة الذكاء الاصطناعي: فراغ تشريعي وأزمة مفاهيم

الفصل العاشر — حماية البيانات الشخصية في عقود الذكاء الاصطناعي: التزامات السرية ومخاطر التدريب على بيانات المستخدمين

الفصل الحادي عشر — السر التجاري والمعلومات الحساسة: متى يُعدّ إدخال البيانات في نظام ذكي إفشاءً غير مشروع؟

الفصل الثاني عشر — العقود الذكية مقابل عقود الذكاء الاصطناعي التوليدي: تمييز مفاهيمي وتطبيقي

الفصل الثالث عشر — التحكيم في نزاعات الذكاء الاصطناعي: تحديات تحديد الجهة المُخطئة وآليات التنفيذ

الفصل الرابع عشر — التعويض المدني عن الأضرار غير المادية الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي

الفصل الخامس عشر — الأنظمة المدنية المقارنة: كيف تتعامل الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، ودول عربية مختارة مع هذه القضايا؟

الفصل السادس عشر — الفقه المدني العربي وتحديات التحديث: قصور النصوص وفرص الاجتهاد القضائي

الفصل السابع عشر — الوكالة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي: هل يُعتبر النظام وكيلًا قانونيًا؟

الفصل الثامن عشر — العقود المبرمة عبر وسطاء ذكيين: آثارها على نظرية النيابة والتمثيل

الفصل التاسع عشر — الشفافية والقابلية للتفسير كأركان جديدة للعقد المدني الرقمي

الفصل العشرون — نحو قانون مدني رقمي: مقترحات تشريعية لإدماج الذكاء الاصطناعي التوليدي في قوانين الالتزامات

خاتمة

قائمة المراجع

جدول المحتويات

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الطبعه الاولي

يحظر نهائيا النسخ او الطبع او النشر او التوزيع
الا باذن المؤلف